جامعة محمد بوضياف بالمسيلة

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

الموضوع:

أدوات التمويل الحديثة في البنوك الخاصة

دراسة حالة بنك الخليج وكالة المسيلة

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الليسانس في العلوم الاقتصادية LMD

تخصص : اقتصاد نقدي وبنكي

إعداد الطالبات :

1- جلطان ابتسام

2- براخلية عبلة

3- جعلاب صبرينة

4- شعراوي رفيدة

إشراف الدكتور:

طيبي الطيب

السنة الجامعية

2016/2015

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿رب أوزعني أن أشكر نعمتك التي
أنعمت علي وعلى والدي وأن أعمل
صالحا ترضاه وأدخلني برحمتك في
عبادك الصالحين﴾

النمل: ١٩

تشكرات

بسم الله الرحمان الرحيم

" يرفع الله الذين آمنو منكم والذين آتوا العلم درجات"

الحمد والشكر لله عز وجل الذي يسر لنا الطريق وأنار لنا السبيل لنصل إلى ما وصلنا إليه فله الحمد والشكر حتى يرضى وحين يرضى وعملا بقول رسول الله صلى الله عليه وسلم :" من صنع إليكم معروفا فكافئوه فإن لم تجدوا ما تكافئوه به فادعوا له حتى تروا أنكم كافأتموه"

فاللهم صلي على رسولك الكريم خاتم الأنبياء والمرسلين وبعد :

نتقدم بخالص الشكر وعظيم التقدير إلى استاذنا ومشرفنا المحترم " طيبي الطيب "

الذي فتح لنا صدره الرحب وجاد علينا بتوجيهاته السديدة وأعطانا من وقته الثمين فقد تفضل بمساعدته لنا بهذا العمل المتواضع وكان خير مرشد وناصح فجزاه عنا وعن جميع طلابه خير جزاء .

كما أتقدم بالشكر الجزيل إلى كل من ساهم في إنجاز هذا العمل سواء من قريب أو بعيد .

ونخص بالذكر الأخ أحمد مراد وطاقم مكتبة باب الجامعة على المجهودات التي بذلوها في سبيل اتمام هذه المذكرة وشكرا

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

المحتوى	الصفحة
شكر وتقدير	
فهرس المحتويات	
قائمة الجداول والأشكال	
المقدمة	أ- ج
الفصل الأول: الإطار التنظيمي للجهاز المصرفي الجزائري	
تمهيد:	5
المبحث الأول: نشأة وتطور الجهاز المصرفي الجزائري	6
المطلب الأول: البنك المركزي الجزائري	6
المطلب الثاني: البنوك التجارية:	10
المطلب الثالث: البنوك المختلطة والبنوك الخاصة	12
المبحث الثاني: أدوات التمويل في البنوك التجارية	15
المطلب الأول: تعريف البنوك التجارية	15
المطلب الثاني: تعاريف حول التمويل	18
المطلب الثالث: مصادر تمويل البنوك	19
المطلب الرابع: طرق التمويل في البنوك	22
خاتمة الفصل الأول:	29
الفصل الثاني: دراسة حالة بنك الخليج	
تمهيد:	31

المبحث الأول: الإطار التنظيمي لبنك خليج الجزائر A.G.B	32
المطلب الأول: نشأة ومهام بنك الخليج	32
المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي لبنك خليج الجزائرA.G.B	34
المطلب الثالث: أهداف بنك خليج الجزائرA.G.B واستراتيجياته	35
المبحث الثاني: وسائل تمويل و قروض بنك الخليج AGB	39
المطلب الأول: وسائل التمويل الكلاسيكية (الفوائد)	39
المطلب الثاني : وسائل التمويل الإسلامية(المرابحة)	42
المطلب الثالث: قروض التمويل	47
المطلب الرابع: دور القروض البنكية في التمويل	50
المبحث الثالث: تعدد نشاط بنك الخليج AGB	52
المطلب الأول: نظرة شاملة لبنك الخليج	52
المطلب الثاني: ملخص معاملات العملاء	53
المطلب الثالث: تركيز على أنشطة إدارية المخاطر و الرقابة	54
خلاصة الفصل الثاني	56
الخاتمة	58
قائمة المصادر والمراجع	60

قائمة الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	ص
الشكل رقم (1)	النظام النقدي والمالي الجزائري حاليا	09
الشكل رقم (2)	الهيكل التنظيمي لوكالة المسيلة وكالة المسيلة بنك الجزائر AGB	35

مقدمة عامة :

يعيش العالم في كل لحظة عصرا جديدا في ظل الانفتاح والتحرر الاقتصادي والمالي الذي يلقي بأثره على جميع اقتصاديات دول العالم بما فيها المتقدمة والسائرة في طريق النمو ويلزم هذه الدول مهما كان تصنيفها على التحرك من أجل مواكبة التطورات العالمية ، ومن أجل هذا تسعى الدول السائرة في طريق النمو الالتحاق بركب الدول المتقدمة ، وهي لم تفقد الأمل في اللحاق بها ، ومعايشة هذه التطورات ، والسير في المسار الذي يقودها نحو التقدم والعصرنة.

إذ أن معظم اقتصاديات الدول المتقدمة تقوم على عدة هياكل قاعدية صحيحة وناجعة اقتصادياها يستمد من نجاحه هذه الهياكل التي تتميز بالكفاءة العالية لأنها تعتمد على سياسات واستراتيجيات قوية وجيدة في نفس الوقت،.

ومن الوسائل التي يتم بها تحريك نشاطها الاقتصادي نجد البنوك بمختلف أنواعها ، إذ تعتبر هذه الأخيرة من خلال وظائفها أداة هامة في تنمية الاقتصاد، حيث أصبحت الدولة تتخذها كأداة تخطيط مالي لتحقيق أهدافها الاقتصادية والاجتماعية ، ومما لا شك فيه أن الأموال تعتبر عصب الحياة ، والشريان الحيوي الذي يحقق النمو والاستقرار والتطور لأي نشاط اقتصادي ، ولايمكن لأي عملية تنموية أن تحقق أهدافها ما لم تستند إلى ركيزة مالية هامة ، وفي هذا الشأن نجد المصارف تلعب دورا هاما في تمويل الاقتصاد من خلال عملياتها الأساسية في تجميع النقود الفائضة على حاجة الجمهور في شكل ودائع يعرض اقراضها للغير واستثمارها في مجالات تنموية ناجحة تعود بالفائدة على الاقتصاد ككل والجزائر كغيرها من الدول النامية تسعى لمسايرة الوضع الداخلي والخارجي من خلال تطوير تقنياتها البنكية ووسائل عملها من أجل تحقيق اهدافها واتباعها سياسة لجذب الودائع كون هذه الأخيرة تساهم بشكل كبير في منح القروض وتنشيط الاستثمارات وبالتالي تنمية الاقتصاد.

ومن خلال ما سبق ذكره نطرح الاشكالية التالية :

ماهي أدوات التمويل الحديثة في البنوك الخاصة ؟

ولإعطاء هذا البحث حقه في الدراسة والتحليل نطرح هذه الأسئلة الفرعية التي تساعدنا في الإجابة على الاشكال المطروح:

- ما مفهوم المصرف ؟ وما نشأته ؟ وما هي أنواع المصارف؟
- ما هي طرق ومصادر التمويل؟

ومن خلال هذه التساؤلات بينت دراستنا على الفرضيات التالية :

1-البنوك هي المرآة العاكسة لأي تنمية اقتصادية .

2- التمويل هو أسلوب للحصول على المبالغ النقدية اللازمة لدفع وتطوير مشروع ما .

دوافع البحث:

1-الميول الشخصي للموضوع كونه يدور حول نشاط البنوك وكيف تساهم في تنمية الاقتصاد أي أنه في مجال تخصصنا .
2-اثراء المكتبة بهذا البحث باعتباره يكتسي أهمية بالغة في إطار التخصص .
3-الاهتمام الكبير بالجانب التمويلي للاستثمارات في الجزائر خلال السنوات الأخيرة.

أهداف البحث:

1-معرفة مدى مساهمة البنوك في التمويل من خلال القروض التي تمنحها إلى الجمهور وكيف تؤثر هذه الأخيرة على تنمية الاقتصاد الوطني لأي بلد .
2-تحفيز الأفراد على ضرورة وضع فائض دخله بالبنوك عرض اكتنازها وهذا من خلال نشر الوعي في أوساطه.

أدوات البحث:

1-من أجل تحقيق أهداف البحث والوصول إلى الغاية المنشودة تمت الاستعانة بعدد من الأدوات والمصادر لحصول على المعلومات الضرورية ومعالجتها وفيها نخص بالذكر هذه الأدوات والمصادر التالية:

2-مواقع الانترنت، كتب ومجلات .

3-المقابلات الميدانية مع المسؤولين ومختلف الوثائق الميدانية من المؤسسة محل الدراسة التطبيقية .

المنهج المتبع :

يهدف التأكد من الفرضيات والاجابة على الاشكالية المطروحة والتساؤلات الفرعية تم الاعتماد على المنهج الوصفي والتحليلي في الجانب النظري وعلى منهج دراسة الحالة في المنهج التطبيقي .

هيكل البحث :

وقد تم تقسيم البحث إلى فصلين والتي بدورها قسمت إلى مباحث ثم مطالب وقد احتوى على ما يلي :

يتناول الفصل الأول والمعنون بالإطار التنظيمي للجهاز المصرفي الجزائري به مبحثين يعرض الأول نشأة وتطور الجهاز المصرفي الجزائري

ويعرض الثاني أداوت التمويل في البنوك التجارية .

أما الفصل الثاني يأتي بعنوان دراسة حالة بنك خليج الجزائر AGB فيه ثلاثة مباحث يتضمن الأول الإطار التنظيمي لبنك خليج الجزائر وخصص المبحث الثاني وسائل تمويل وقروض بنك الخليج AGB .

والمبحث الثالث :حول تعدد نشاط بنك خليج الجزائر AGB.

الفصل الأول

الإطار التنظيمي للجهاز المصرفي في الجزائر

تمهيد:

النظام المصرفي لبلد ما هو مجموعة المؤسسات المصرفية والقوانين والأنظمة التي تتألف وتعمل في ظلها تحت رقابة بنك الدولة وبنك البنوك، وهو البنك المركزي، ويشمل النظام المصرفي كامل النشاطات التي تمارس بها العمليات البنكية، وخاصة تلك المتعلقة بتمويل المؤسسات، فهو يعتبر المرآة العاكسة للنظام الاقتصادي، بحيث يمثل مجموع المصاريف العامة في البلاد، ويعمل على تمويل التنمية الاقتصادية، وتسهيل العمليات المصرفية.

البنك هو منشأة تنصب عملياتها الرئيسية على تجسيد النقود القائمة على حاجة الجمهور، أو منشآت الأعمال أو الدولة لغرض إقراضها للآخرين وفق أسس معينة، واستثمارها في أوراق مالية محددة.

المبحث الأول: نشأة وتطور الجهاز المصرفي الجزائري

تميز النظام المصرفي الجزائري قبل الاستقلال بوجود عدد من البنوك موزعة عبر كافة التراب الوطني كانت تخدم مصالح الاحتلال الفرنسي، أما بعد الاستقلال، فقد ورثت الجزائر نظاما مصرفيا واسعا مملوكا رأس المال الفرنسي، وقائما على أساس النظام الاقتصادي الليبرالي.

المطلب الأول: البنك المركزي الجزائري

1- تعريف البنك المركزي:

نظرا للتطورات التي عرفها الجهاز، أصبح من الصعب إعطاء تعريف ثابت، ولكن حاول البعض إعطاء التعريف له.

- يرى "سميث Smith" من خلال تركيزه على وظيفة الإصدار النقدي، بأن المصرفية المركزية هي نظام مصرفي يتولى فيه بنك واحد إصدار الأوراق النقدية.
- ويرى "ألكن Elkin" أن الوظيفة الأساسية هي تحقيق النظام النقدي.
- البنك المركزي هو المؤسسة التي تشغل مكانا رئيسا في سوق النقد، وهو الذي يقف على قمة النظام المصرفي.

2- نشأة البنك المركزي الجزائري:

تأسس هذا البنك بالقانون رقم 144/62 بتاريخ 13-12-1962، وهو على شكل مؤسسة عمومية وطنية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، رأس مال البنك هو ملك للدولة يتم تعيين كل من المحافظة والمدير العام وكذا مجلس الإدارة مرسوم من رئيس الجمهورية، وباقتراح من وزير الاقتصاد، والبنك لا يتعامل مع الأفراد ولا مع المنشآت، بل المصارف، ومع الدولة الممثلة بالخزينة العامة.[1]

[1]- ضياء مجيد الموسوي، أسس علم الاقتصاد، ج2، ط2، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2014، ص27.

3-مهام البنك المركزي:

البنوك المركزية في العصر الحديث تقوم بكل أو بعض الوظائف التالية:

- إصدار أوراق النقد القانوني تحت قيود معينة تتفق مع حاجة المعاملات.
- القيام بالخدمات المصرفية التي تطلبها الحكومة.
- تأدية الخدمات المصرفية وتقديم المساعدة للبنوك التجارية، ومن ثمة يطلق على البنك المركزي تأكيدا لهذه الوظيفة "بنك البنوك".
- مراقبة الائتمان كما ونوعا، وتوجيهه وجهة تتفق وتقيد سياسة نقدية مرغوب فيها.
- إدارة احتياجات البلد من المعاملات الأجنبية، ومراقبة أحوال التجارة الخارجية بغرض المساهمة في تحقيق استقرار أسعار الصرف الأجنبي.

4-خصائص البنك المركزي:

- مؤسسة نقدية قادرة على تحويل الأصول الحقيقية إلى أصول نقدية.
- يحتل صدارة الجهاز المصرفي، وهو يمثل سلطة الرقابة العليا على البنوك التجارية.
- مبدأ الوحدة، أي وجود بنك مركزي واحد كما هو الحال لفرنسا وإنجلترا والجزائر، وهذا لا يمنع من وجود تعدد البنوك المركزية كما هو الحال في الولايات المتحدة الأمريكية.
- البنك المركزي هو غالبا مؤسسة عامة في معظم اقتصاديات العالم، يهدف إلى خدمة المصلحة العامة وتنظيم النقود والائتمان، ومرتبط بحاجة المعاملات والسياسات النقدية.

5-الخزينة العمومية:

تم إنشاؤها في أوت 1962، وقد أوكلت إليها الأنشطة التقليدية الخاصة بواسطة الخزينة ووظيفتها، وهذا بالإضافة إلى المرحلة الاقتصادية الحرجة التي كانت تمر بها

البلاد آنذاك، إلى منحها بعض الصلاحيات المهمة فيما يخص منح القروض في الاقتصاد للاستثمار، وقروض التجهيز للقطاع الفلاحي.

إن إنشاء البنك المركزي والخزينة العمومية يمثلان أولى مظاهر بسط السيادة الوطنية في جوانبها المالية والنقدية، وتلتها إقامة مجموعة من البنوك الوطنية.

النظام النقدي والمالي الجزائري (حاليا)[1]:

[1]– شاكر القزويني، محاضرات في الاقتصاد والبنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، ط5، 2011، ص76.

وزارة المالية

الخزينة العمومية

الجباية

- تعبئة القروض الخارجية.
- تعبئة موارد الادخار (الادخار الخام والادخار العام).
- السندات المكفولة.
- السوق النقدي.

الإعانات المالية.

صندوق المعاشات، صندوق التأمينات.

- بنك الجزائر للتنمية.
- تسيير القروض الحكومية.

يشارك في التطهير المالي للمؤسسات.

البنك المركزي الجزائري (منشأة مستقلة حسب قانون النقد والقرض، أفريل 1990)

الإدارة: مسيرة من طرف مجلس النقد والقرض الذي له دوران، مجلس إدارة البنك المركزي الجزائري، وسيادة نقدية تضع أحكام بنكية ومالية، وتضمن تطبيقها المراقبة: تكون من طرف المراقبين.

1- إصدار العملة
2- تنظيم التداول النقدي.
3- مراقبة توزيع القروض الاقتصادية.
4- تسيير احتياجات الصرف.
5- تسيير غرفة المقاصة.
6- تسيير سوق الصرف.
7- مراقبة العمليات البنكية.
8- منح قروض للخزينة العمومية.
9- قبول فتح مكاتب ممثلي البنوك والمؤسسات المالية الأجنبية في الجزائر.
10- اعتماد الاستثمارات الأجنبية.

إعادة الخصم والتسبيقات

- البنوك التجارية (الأولية)

BNA, CPA, BEA, BADR, BDL

- منشآت مستقلة حسب قانون استقلالية: المؤسسات 88/01/12
- الدور الأساسي (نص 114 قانون النقد والقرض، استقبال الأموال العامة، عمليات القرض، التسيير المتوسط، الدفع).
- الدور الغائي: (نص 116،117،118) قانون النقد والقرض.
- اكتتاب الشراء: نسيير، حفظ وبيع القيم المنقولة وجميع المنتجات المالية.
- توجيه ومساندة المؤسسات المساهمة في المؤسسات.

المصدر: شاكر القزويني ، محاضرات في اقتصاد البنوك ، ديوان المطبوعات الجامعية ، ط05 ، 2011، ص76.

المطلب الثاني: البنوك التجارية:

1-تعريف البنوك التجارية ومهامها

يقصد بالبنك التجاري المؤسسة التي تمارس عملية الائتمان "الاقراض والاقتراض"، إذ يحصل البنك التجاري على أموال العملاء، فيفتح لهم ودائعهم ويتعهد بتسديد مبالغها عند الطلب أول الأجل، كما يقدم لهم القروض، وتعتبر عملية خلق الودائع أهم وظيفة تقوم بها البنوك التجارية في الوقت الحاضر[1].

تؤدي البنوك التجارية ثلاث مهام:

- مهمة البنوك التجارية العمومية.
- مهمة مراقبة التبادلات.
- مهمة أساسية تتمثل في الائتمان.

يوجد في الجزائر خمسة بنوك تجارية وهي:

- البنك الوطني الجزائري B.N.A
- القرض الشعبي الجزائري C.P.A
- البنك الخارجي الجزائري B.E.A
- بنك الفلاحة والتنمية الريفية B.A.D.R
- بنك التنمية المحلية B.D.L

2- نشأة ومهام البنك الوطني الجزائري:

تأسس بالمرسوم الصادر في 13-06-1999، ويمكن حصر أهم وظائفه فيما يلي:

- تنفيذ خطة الدولة فيما يخص القرض القصير والمتوسط الأجل، وضمان القروض كتسهيلات الصندوق والسحب على المكشوف، والتسليف على البضائع، والاعتمادات المستندية.

[1] - محمود سحنون، الاقتصاد النقدي والمصرفي، بهاء الدين للنشر والتوزيع، ط1، قسنطينة، الجزائر، ص76.

- منح القروض الزراعية للقطاع الفلاحي المسير ذاتيا، مع المساهمة في الرقابة على وحدات الانتاج الزراعي حتى عام 1982، حيث أسس البنك الفلاحي للتنمية.
- يقوم بتمويل التجارة الخارجية، بالإضافة إلى مساهمته في رأس مال عدد من البنوك التجارية.

3-نشأة ومهام القرض الشعبي الجزائري C.P.A

أنشأ بموجب مرسوم صادر في 1967/05/11، ويقوم بالوظائف التالية:

- تقديم للحرفيين والفنادق، وقطاع السياحة والصيد والتعاونيات والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وكذا تقديم قروض لأصحاب المهن الحرة وقطاع الري والمياه.
- يقدم قروض وسلفيات لقاء سندات عامة إلى الإدارات المحلية، وتمويل مشتريات الدولة والولاية والبلدية والشركات الوطنية.
- يقوم بعملية البناء والتسيير من خلال قروض متوسطة وطويلة الأجل.

4-نشأة ومهما البنك الجزائري الخارجي B.E.A

- أنشأ بموجب الرسوم رقم 67-204 بتاريخ 1967/10/11 على شكل مؤسسة وطنية، حيث أنه يعمل وفقا للقانون التجاري، ففي الإطار الداخلي يقوم بالتالي:

*- تمويل المؤسسات خاصة الشركات الكبرى في ميدان المحروقات.

*- تمويل المؤسسات بالقروض اللازمة للتجهيز، سواء كانت مباشرة مثل السحب على المكشوف، والتسبيقات المباشرة أو غير المباشرة، وتشمل القروض بالتوقيع والاعتمادات المستندية والكفالات.

*- يمنح القروض الاستثمارية متوسطة الأجل.

- أما في الإطار الخارجي، فيقوم بما يلي:

*- ترقية علاقات الجزائر الاقتصادية من خلال علاقات الاستيراد والتصدير.

*- تمويل التجارة الخارجية وتوفير كل المعلومات المتعلق بالمؤسسة الخارجية.

5- نشأة ومهام بنك الفلاحة والتنمية الريفية B.A.D.R

- تأسس بالمرسوم رقم 82-206 في 1982/03/13، وبصفة عامة يقدم البنك القروض على الشكل التالي:

*- قروض العمل والخاصة باليد العاملة.

*- قروض التمويل التي تخصص لتغطية التموين الفلاحي وتطوير الإنتاج الغذائي والحيواني والزراعي على المستوى الوطني وعلى مستوى الريف.

*- قروض خاصة بالضمان الاجتماعي والضرائب[1].

6- نشأة ومهام بنك التنمية المحلية B.D.L

تأسس بالمرسوم رقم 85-85 في 1985/04/30، وهو منبثق عن القرض الشعبي الجزائري، ويقوم بالوظائف التالية:

- خدمة الهيئات المحلية على مستوى البلديات والولايات.
- منح القروض القصيرة ومتوسطة الأجل لتمويل عمليات الاستيراد والتصدير.
- منح القروض المتوسطة والقصيرة الأجل إلى القطاع الخاص.

المطلب الثالث: البنوك المختلطة والبنوك الخاصة

1-البنك التجاري المختلط "البركة"

بنك البركة أنشئ في 1990/12/06 مع مشاركة البركة الدولية التي مقرها في جدة، المملكة العربية السعودية، وبنك الفلاحة والتنمية الريفية B.A.D.R، وقد كان رأس المال الخاص بالبنك المسجل 47% من طرف البركة، و51% من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية، وحسب القوانين، بنك البركة له كنشاط أساسي تحقيق جميع العمليات البنكية حسب ما تدله الشريعة الإسلامية.

[1] - أبو عتروس عبد الحق، الوجيز في البنوك التجارية، بهاء الدين للنشر والتوزيع، الجزائر، 2000، ص5، 6.

2-البنك المختلط "أفشور"

هذا البنك أنشئ في 1988/06/19، اشتراك بين البنك الليبي الخارجي (50%) وأربع بنوك تجارية عمومية (50%) من رأس مال البنك الوطني الجزائري B.N.A والقرض الشعبي الجزائري C.P.A، وبنك الفلاحة والتنمية الريفية B.A.D.R.

3-بنك الأعمال الخاصة:

أنشئ في 1995/05/07 بمساعدة منظمة رأس مال الخاصة الوطنية الأجنبية، وكنشاط أساسي له، فهو يجمع الادخار، وتمويل الإنفاق الدولي، مساندة وتقديم النصائح للمشاركين في الأعمال المنجزة، أو قيد الإنجاز، إضافة إلى بنوك أخرى.

4-شركة البنك الجزائري:

والتي أخذت اعتمادها القانوني في 1999/10/28، وبدأ نشاطها الفعلي في 1999/11/01 برأس مال قدره 100000000 دج، وهي تقوم بأدوار مختلفة، بحيث إنها تغطي المؤسسات المتوسطة بالقروض[1] الطويلة الأجل مستقبلا، ولها خمس مقرات في التراب الوطني (حاسي مسعود، حيدرة، زرالدة، جيجل، الجزائر الوسطى) وهي تسعى إلى فتح مقرات جديدة وفروع أخرى.

5-البنك الجزائري الدولي S.P.A

أسس في 1998/07/22، ومقره الاجتماعي كائن في الجزائر العاصمة تحت رأسمال اجتماعي قدره 100000000 دج، حيث يقوم بكل العمليات البنكية.

6-بنك الخليفة:

أسس نظرا للترخيص رقم 98-02 المؤرخ في 1998/03/25 تحت رأسمال اجتماعي قدره 500000000 دج.

---

[1]- جمال خريس، إيمان أبو خضر، عماد حضاونة، النقود والبنوك، دار الميسر للنشر والتوزيع والطباعة، ط1، بيروت، 2002، ص83.

7-البنك العربي المشترك:

أسس نظرا للترخيص 98-09 المؤرخ في 1998/09/29 تحت رأسمال اجتماعي يقد بـــ 198320000 دج[1].

8-بنك خليج الجزائر A.G.B

تم إنشاؤه بموجب الرسوم رقم 03-03 بتاريخ 2003/12/15، وهو متخصص في الصناعة والتجارة عامة، والذي يعتبر شركة مساهمة ذات رأسمال قدره 1,6 مليار دج.

[1] - جمال خريس، مرجع سابق، ص84.

المبحث الثاني: أدوات التمويل في البنوك التجارية

تعتبر البنوك التجارية من أهم أنواع البنوك، نظرا للدور المهم الذي تؤديه في تعبئة المدخرات وتمويل الاقتصاد، وكذا تميزها بوظيفة خاصة، وهي خلق النقود ، والتي من خلالها تستطيع التأثير على العرض النقدي والكتلة النقدية في الاقتصاد.

المطلب الأول: تعريف البنوك التجارية

- تعرف البنوك التجارية بأنها المؤسسة التي تتعامل في الدين أو الائتمان، فمصرف الودائع يحصل على ديون الغير ويعطي مقابلها وعودا بالدفع تحت الطلب أو بعد أجل قصير، وهذا الائتمان الذي يقدمه المصرف يدخل ضمن أصوله، لأنه يمثل حقا له قبل الغير[1].
- كما يقصد بها المصارف التي تقوم بقبول الودائع تحت الطلب أو لآجال محدودة، وتزاول عمليات التمويل الداخلي والخارجي وخدمته، بما يحقق خطة التنمية ودعم الاقتصاد القومي، وتباشر عملياتها تنمية الادخار والاستثمار المالي في الداخل والخارج، بما في ذلك المساهمة في إنشاء مشروعات، وما يستلزمه من عمليات مصرفية وتجارية ومالية، وفقا للأوضاع التي يقررها البنك المركزي[2].
- كما يمكن القول بأنها مصارف مالية تقوم بدور الوساطة بين المودعين والمقترضين[3].

1-السمات المميزة للبنوك التجارية:

تتسم البنوك التجارية بثلاث سمات تتمثل فيما يلي:

---

[1]- فضيل فارس، التقنيات البنكية: محاضرات وتطبيقات، ج1، ط1، الجزائر، 2013، ص39، 40.

[2]- عبد الغفار حنفي، ورسمية زكي قرياقص، البورصات والمؤسسات المالية، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، مصر، 2000، ص12.

[3]- محمد صالح، عبد الفتاح عبد السلام، المؤسسات المالية، دار النشر والتوزيع، جامعة الاسكندرية، مصر، كلية التجارة، 2000، ص214.

أ- **السيولة:** تعتبر السيولة من أولى اهتمامات البنوك التجارية، لارتباطها الوثيق بوجود البنك وكيانه، ويكون ذلك بالتوفيق بين الودائع والقروض التي يمنحها، ويمكن أن يلجأ إلى البنك المركزي لتمويل عجزه الناتج من الارتباط الذي وضعه لديه، وللإشارة أن مجرد إشاعة عن عدم توفر السيولة كافية لدى البنك كفيلة بأن تزعزع ثقة المودعين، وتدفعهم فجأة لسحب ودائعهم مما يعرّض البنك الإفلاس.

ب-**الأمان:** يقسم رأس المال بالصغر، وهذا يعني صغر حافة الأمان بالنسبة للمودعين الذين يعتمد البنك على أموالهم كمصدر للاستثمار، ولهذا فإن المصرف التجاري يهدف إلى وضع نفسه في مستوى أمان مقبول، يمكنه من مزاولة عمله أثناء حدوث طوارئ.

ت-**الربحية:** يسعى البنك دائما إلى تعظيم ربحيته من أجل تعظيم علاقته بالعملاء، عن طريق السماح له بتقديم الائتمان لهم، وبالتالي زيادة المودعين والمتعاملين، مما يزيد في ازدهار البنك.

وتلعب هذه السمات والأهداف دورا في تشكيل سياسات المصرف التجاري في مجال الأهداف مثلا المزيد من السيولة، فيمكن أن يكون هدفا مرغوبا من وجهة نظر المودعين، إلا أن له أثرا سلبيا أو عكسيا على الربحية، الأمر الذي لا يرضى به الملاك، إلا أن هذا التعارض يقتصر فقط على المدى القصير، أما في المدى الطويل، فيظهر الانسجام بين الأطراف المختلفة للبنك.

2- وظائف البنوك التجارية: هناك وظائف كلاسيكية، ووظائف حديثة تتمثل في:

2. 1 - وظائف كلاسيكية:

- قبول الودائع على اختلاف أنواعها وفتح حسابات جارية.

– تشغيل موارد المصرف مع مراعاة مبدأ التوفيق بين السيولة والربحية والضمان أو الأمان، ومن أهم أشكال التشغيل الاستثماري ما يلي:

*– منح القروض والسلف وفتح الحسابات الجارية.

*– تحصيل الأوراق التجارية وخصمها، والتعامل بالأوراق المالية من أسهم وسندات.

*– تمويل التجارة الخارجية من خلال فتح الاعتمادات المستندية.

*– تقديم الكفالات وخطابات الضمان للعملاء.

*– المعاملات الأجنبية بيعا وشراء، والحوالات الداخلية منها والخارجية.

*– تحصيل الشيكات المحلية عن طريق غرفة المقاصة، وصرف الشيكات الممنوحة عليها.

*– المساهمة في إصدار أسهم وسندات الشركات المساهمة.

*– تأجير الخزائن الأمنية لعملائها لحفظ المجوهرات والمستندات والأشياء الثمينة.

2. 2 – وظائف حديثة:

لقد تغيرت نظرة المصرف إلى نفسه من مجرد (دكان) لتجميع الأموال وإقراضها، إلى مؤسسة تهدف أولا وقبل كل شيء إلى تأدية خدمات نافعة للمجتمع، لتضمن لنفسها البقاء والنمو والازدهار والحصول على أرباح، وانطلاقا مما سبق، فإن المصرف يسعى إلى رفع رقم أعماله، منه أدت به إلى ابتداع خدمات جديدة يؤديها للمتعاملين معه، ومن أبرزها[1]:

– تقديم خدمات استشارية للمتعاملين معه.

– المساهمة في تمويل مشروعات التنمية.

– التحصيل والدفع نيابة عن الغير.

– شراء وبيع الأوراق المالية وحفظها لحساب المتعاملين معه.

[1]– ناظم نوري الشمري، النقود والمصارف، دار الكتاب للنشر والتوزيع، العراق، 1995، ص163.

- إصدار خطابات الضمان.
- تأجير الخزائن الحديدة للجمهور.
- تحويل العملة للخارج.
- تحويل نفقات السفر والسياحة من شيكات المسافرين والاعتمادات الشخصية.
- إدارة الأعمال والممتلكات معه.
- تمويل الإسكان الشخصي.
- البطاقة الائتمانية.
- خدمات الكمبيوتر.

إن تقديم هذه الأنواع الحديثة من الخدمات وغيرها، يؤدي إلى رفع حجم عمليات المصرف، وتعود عليه بمزايا كثيرة منها:

- زيادة موارد المصرف.
- تحقيق الدعاية والإعلان للمصرف.
- زيادة توظيفات المصرف.

المطلب الثاني: تعاريف حول التمويل

لقد أعطيت تعاريف عديدة للتمويل نذكر منها:

1-يعرف التمويل على أنه مجموعة من الأسس والحقائق التي تعمل في تدبير الأموال وكيفية استخدامها، سواء كانت هذه الأموال تخص الأفراد، أو منشآت الأعمال، أو الأجهزة الحكومية[1].

[1]- بولحية عبد الحكيم، الوجيز المالي وشكل التمويل في المؤسسة الاقتصادية العمومية الجزائرية، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة قسنطينة، 1998، ص27.

2-يعتبر تمويلا كل المصادر الضرورية لإنشاء مؤسسة أو شركة، وضمان سير نشاطها، وكذا توسيعها، أي كل الموارد التي تجعل الشركة تنتج أكثر في ظروف أحسن، مما يجعلها قادرة على تحقيق تدفقات نقدية[1].

3-التمويل هو عملية تجميع مبالغ مالية ووضعها تحت تصرف المؤسسة بصفة دائمة ومستمرة، من طرف المساهمين أو المالكين لهذه المؤسسة، وهذا ما يعرف بتكوين رأس مال اجتماعي، وتجسيد هذا الأخير في الميزانية التي تحتوي على جانبين:

- جانب الخصوم: يظهر في الموارد.
- جانب الأصول: يظهر في استخداماتها.

4-التمويل هو أسلوب للحصول على المبالغ النقدية اللازمة لرفع أو تطوير مشروع ما.

المطلب الثالث: مصادر تمويل البنوك

1-مصادر التمويل الداخلية:

تتكون من مصدرين هامين هما[2]:

1.1- أموال المصارف الخاصة: هي عبارة عن الفرق بين موجودات المصرف ومطلوباته، وتسمى أيضا "قيمة المصرف الصافية"، وتتألف هذه المجموعة من:

أ- **رأس المال المدفوع:** وهي عبارة عن الأموال التي يحصل عليها البنك من أصحاب المشروع عند بدأ تكوينه، وأية إضافات أو تخفيضات قد تطرأ عليها في فترات لاحقة، ويمثل هذا المصدر نسبة ضئيلة من مجموع الأموال التي يحصل عليها المصرف من جميع المصادر، كما يعمل على خلق الثقة في نفوس المتعاملين مع البنك، خاصة مع أصحاب الودائع منهم، كما يحدد قيمة الضمان التي يعتمد عليها المودعون ضد ما يطرأ من تغيرات على قيمة الموجودات التي يستثمر فيها المصرف أمواله.

---

[1]- توفيق الحسن، قرارات الاستثمار وسياسات التمويل في المشروع الاقتصادي، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، دمشق، 1989، ص12.

[2]- زياد رمضان، إدارة أعمال المصارف، 1997، ص71.

ب-الأرباح المحتجزة[1]: تحتجز الأرباح بصفة عامة في المشروعات لأسباب مختلفة، وهي تمثل جزء من حقوق المساهمين، ويرى البعض فيها وسيلة للحصول على الأموال اللازمة في الاستثمار داخليا، ويمكن تقسيم الأشكال التي تتخذها الأرباح المحتجزة إلى احتياطات، والمخصصات، والأرباح غير الموزعة.

ب.1- الاحتياطات: تقتطع الاحتياطات من الأرباح لمقابلة طارئ محدد تحديدا نهائيا، وقت تكوين الاحتياطي، وتفاديا لإظهار حجم الأرباح المحجوزة في حساب واحد، ظهرت في المحاسبة عدة تسميات من الاحتياطات منها: الاحتياطي العام، الاحتياطي القانوني واحتياطي الطوارئ وغيرها من الأسماء التي تطلق على جزء من الأرباح بغية حجره وإعادة استثماره في المشروع، أي كلما زادت الاحتياطات، زاد ضمان المودعين في المصارف.

- **الاحتياطي الخاص**: هو احتياطي يكونه المصرف من تلقاء نفسه، غير أن القانون يفوضه عليه بدافع:

*- تدعيم المركز المالي للمصرف في مواجهة المتعاملين والجمهور.

*- ملاقاة كل خسارة في قيمة أصول المصرف يزيد من قيمة الاحتياطي القانوني.

- **الاحتياطي القانوني**: هو احتياطي يطلبه القانون، وينص على أن يكون نسبة معينة من رأس المال، فعندما يستقر المصرف في أعماله، ويبدأ في الحصول على الأرباح، فإن القانون ينص على أن المصرف يقتطع نسبة مئوية من الأرباح الصافية قبل توزيعها.

ب.2- المخصصات: تكون المخصصات في العادة لتعديل قيمة الأصول، لتجعلها ممثلة بالقيمة الحقيقية لها في تاريخ إعداد الميزانية طبقا لأسس التقييم المتعارف عليها لكل نوع من أنواع الأصول، وتحمل الأرباح عادة بقيمة المخصصات.

[1]- زياد رمضان، مرجع سابق، ص72.

ب.3- الأرباح غير الموزعة[1]: إن الاحتياطات والمخصصات تكون غير معدة للتوزيع على المساهمين كأرباح، إلا أن المبالغ التي تبقى بعد اقتطاع الاحتياطات والمخصصات تكون قابلة للتوزيع على شكل أرباح غير موزعة، إلا أنها تكون قابلة للتوزيع، ويوزعها المصرف متى شاء.

ب.4- سندات الدين طويل الأجل: إن رأس المال والاحتياطي ، والمخصصات والأرباح غير الموزعة، فهي مصادر تقليدية بالنسبة للمصرف التجاري، أما المصادر الحديثة فهي تمثل:

- سندات الدين الطويل الأجل التي تعتبر من المصادر الخارجية التي يصدرها المصرف، ويبيعها للجمهور والمؤسسات، ويحتفظ بالأموال الناتجة عن هذا البيع ضمن أمواله الخاصة، شرط أن يكون لسداد الودائع حق الأولية لا على سداد هذه السندات عند تصفية أعمال المصرف، وقد اعتبرت هذه الأموال ضمن الأموال الخاصة في أمريكا رسميا في نهاية 1962.

ج- وظائف أموال المصارف الخاصة[2]:

- تعتبر كهامش أمان بالنسبة لكل من له ودائع في البنك.
- إن أموال المصرف الخاصة تساهم في المحافظة على السيولة المناسبة للمصرف التي تمكنه من مواجهة الخطر دون المساس برأس المال.
- كما أن الأموال الخاصة تعتبر مقياس في نظر حاملي الأسهم أينما يتمكنون من قيمة ما يملكونه من أسهم، فكلما كانت قيمة المصرف الصافية أكبر، كلما كانت لقيمة أسهمهم التي يملكونها في ذلك المصرف أكبر، والعكس صحيح، وهكذا فإن أموال المصرف تستخدم للأغراض التالية:

---

[1]- زياد رمضان، مرجع سابق، ص73.

[2]- المرجع نفسه، ص73، 74.

*- لبداية عمل المصرف.

*- يعتبر رأس المال الاحتياطي ضمانة ضد خسائر المصرف.

*- يساعد على كسب ثقة المودعين.

*- يعتبر كمقياس يقيس به المالكون مقدار ما يملكون من ثروة مستمرة في ذلك المصرف.

*- قدرتها على امتصاص الصدمات والهزات المالية التي تتعرض لها المصارف مثل إنجلترا، وفي العادة نسب أموال المصارف الخاصة إلى مجموعة الودائع في البلدان النامية أعلى من البلدان المتقدمة، وهذا راجع إلى هبوط مستوى الدول النامية.

2.1- الودائع:

تعتبر من أبرز مصادر التمويل الخارجية للمصرف، وهي بشقيها المحلي والأجنبي، أين تعتبر المصدر الرئيس لأموال المصرف التجاري.

المطلب الرابع: طرق التمويل في البنوك

يعتبر التمويل أساس مشاركة أي نشاط اقتصادي، وتبعا لعدد مصادر ووسائل التمويل، يمكن ملاحظة طريقتين للتمويل هما: التمويل المباشر، والتمويل غير المباشر، بالإضافة إلى التمويل الذاتي الذي لا يتطلب وسيط مالي[1].

1-التمويل الذاتي:

إن التمويل الذاتي يعبر عن الارتباط المباشر بين مرحلة تجميع الادخار، ومرحلة استخدامه على المستوى الجزئي والكلي، فأهم صورة للتمويل الداخلي هو التمويل الذاتي للمؤسسات والأفراد والحكومة.

[1]- طالب عيسى، صادق جلول، تحويل الاستثمارات الخارجية عن طريق القروض، مذكرة لنيل شهادة الجامعية للدراسات التطبيقية، 2004/2003، ص16، 17.

1.1- التمويل الذاتي للمؤسسة:

فهو يتعلق برفع رأس المال والاحتياطات، حيث يرتبط نجاح هذا النوع بجملة من الشروط الداخلية والخارجية.

فأما فيما يخص الشروط الداخلية، فهي تمس المؤسسة نفسها، أما الشروط الخارجية فهي تتعلق بوضعية السوق التمويلية، كالسوق النقدي والمالي.

2.1- التمويل الذاتي للأفراد والحكومة:

هو تمويل داخلي لا يختلف عن التمويل الذاتي للمؤسسة، لأنه يعتبر علاقة مباشرة بين تجميع الموارد النقدية التي تستخدم في تكوين رأس مال لقطاع ما ينتمي إليه الفرد والحكومة.

2-التمويل المباشر:

التمويل المباشر يعبر عن العلاقة المباشرة بين المقرض والمستثمر دون تدخل أي وسيط مالي، وهذا التمويل يتخذ صورا متعددة، أي يختلف باختلاف المقرضين: أفراد، مشروعات، حكومة[1].

1.2- بالنسبة للأفراد:

حيث يستطيع الأفراد الاقتراض من أجل تلبية حاجات الأفراد، سواء كانت استهلاكية أو استثمارية، وهذا من طرف أفراد آخرين عن طريق الاعتماد على كمبيالات أو سندات... فيعترف فيها بدين أحدها تجاه الآخر لفترة زمنية قصيرة حاليا يتم تمويل الأفراد عن طريق المؤسسات التمويلية الخاصة بتصريف منتوج ما مقابل فائدة.

[1]- طالب عيسى، صادق جلول، المرجع السابق، ص18.

2.2- بالنسبة للمشروعات:

حيث تحصل على قروض وتسهيلات ائتمانية من عملائها أو مشروعات أخرى، وهنا يمكن للمشروعات تقديم سندات متعددة، أو بمعنى آخر للتمويل عن طريق القيم المنقولة : الأسهم والسندات[1].

أ- التمويل بواسطة الأسهم:

يعبر السهم عن صك أو ورقة مالية تمثل القيمة الاسمية لصاحب أو حامل هذا السهم في ملكيته المؤسسة، حيث يوجد نوعان من الأسهم:

- **الأسهم العادية:**

هي عبارة عن أوراق مالية تحمل قيمة اسمية، وتلتزم بتوزيع نسبة معينة من الأرباح الخاصة بالمؤسسة، كما تمنح المؤسسة لحامل السهم حقا في الملكية النهائية للمؤسسة، وكذلك يتحمل المخاطب أو الخسائر وفقا لنسبة أو معدل مساهمته في تلك المؤسسة، حيث في حالة تصفيته، لا يحق لحامله المطالبة بحقوقهم إلى بعد تسوية مطالب الغير[2].

- **الأسهم الممتازة:**

هي أن يتمتع صاحبها بكافة الحقوق التي يتمتع بها سهم عادي، إضافة إلى امتيازات وحقوق أخرى.

3.2- مصادر التمويل الخارجية:

عندما يصعب الحصول على الأموال بالطرق المذكورة سابقا، يلجأ المصرف التجاري إلى التمويل الخارجي المتمثل فيما يلي[3]:

---

[1]- طالب عيسى، صادق جلول، مرجع سابق، ص18، ص19.

[2]- محمد صالح الحناوي، الإدارة المالية والتمويل، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2002، 2003، ص306، ص307.

[3]- حسن علي خربوش، عبد المعطي رضى رشيد محفوظ أحمد، جودة الاستثمار والتمويل بين النظرية والتطبيق، ص123، ص124.

1.3.2- عن طريق البنك المركزي:

أي عن طريق الاقتراض من البنك أو بنوك أخرى، وفي الواقع أن دور البنوك المركزية باعتبارها الممول للبنوك التجارية، لا يقف عند منح القروض، وإنما إلى عمليات إعادة الخصم.

أ- القروض والسلفيات:

يعمل البنك المركزي كبنك البنوك، أين يقدم لها القروض لمساعدتها على تلبية حاجاتها، والتسهيلات التي يعطيها البنك المركزي للمصارف في حالة اقتراضها منه تفوق معدل الفائدة التي يتقاضاه، وذلك لأنه غالبا ما يمنح هذه القروض لتشجيع المصارف على الاقتراض لتمويل النشاطات التي يرغب في تشجيعها.

ب- إعادة الخصم:

تخصم المصارف التجارية عادة أوراقا وسندات مالية للمتعاملين معها بدلا من أن تجمد قيمتها لحين استحقاقها لدى البنك المركزي، وتدفع له بالمقابل معدل إعادة الخصم، ويكون أقل معدل من معدل الخصم.

2.3.2- عن طريق التسهيلات الائتمانية الخارجية:

وتتلخص في القروض والاعتمادات التي تحصل عليها المصارف من مراسليها في الخارج، وعادة ما تكون بالعملات الأجنبية، لذا فإن هذا المصدر لا يمكن اعتباره مصدرا مباشرا، كما أن استعماله يقتصر على تمويل عمليات مصرفية معينة في الخارج كعمليات الاعتمادات المستندية، حيث تساعد المصرف على ترسيخ علاقاته بالتجار، مما ينتج عنه إمكانية استخدامه كمصرف مراسل للمصارف الخارجية، فيستفيد من العملات الناتجة عن أداء هذه الخدمات.

3.3.2- مصادر التمويل الأخرى:

وتشمل ما يلي[1]:

أ- القروض المتبادلة بين المصارف المحلية:

في بعض الأحيان تلجأ المصارف التجارية إلى الاقتراض من بعضها البعض في سبيل تمويل عملياتها، إلا أن هذه الطريقة لا تنظر إليها المصارف عادة بعين الارتياح كما قد يظنه البعض من لجوء المصارف إلى مثل هذه الطريقة قد يفي المصرف المقترض، وكذلك فإن المصدر غير مضمون، لأن الحاجة للأموال تنشأ عادة من زيادة الطلب على السحوبات أو القروض.

ب- التأمينات المختلفة:

وهي التأمينات التي يضعها بعض الأفراد في المصارف مثل تأمينات الاعتمادات المستندية، ويتم تصنيف هذه المصارف تحت الودائع المقيدة.

ت- تمويل عن طريق السندات:

يتم التمويل عن طريق السندات باعتبارها من حقوق الملكية، أين تفضل المؤسسات هذا النوع من التمويل نظرا لأن السهم بمختلف أنواعه لا تفضل استقلالية نظرا لارتباطها برأس مال المؤسسة، والعكس بالنسبة للسندات.

4.3.2- بالنسبة للحكومة:

يتم في إطار تمويل مباشرة من طرف الأفراد والمؤسسات غير المالية، وهذا بإصدار السندات المتعددة ولفترات زمنية مختلفة وفق أسعار فائدة متنوعة أذونات الخزينة والقروض[2].

---

[1]- حسن علي خربوش، عبد المعطي رضا رشيد محفوظ أحمد، مرجع سابق، ص126.

[2]- مصطفى رشدي متحة، الاقتصاد النقدي والمصرفي، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، 1985، ص377.

3-التمويل غير المباشر:

التمويل غير المباشر يتمثل أساسا في الوساطة المالية بمختلف أنواعها، أي الاعتماد على المؤسسات المالية البنكية وغير البنكية.

1.3- طبيعة الوساطة المالية:

من أجل الإشارة على طبيعتها علينا أن نبرز أهم أطرافها المتمثلة في طرفين:

أ- أصحاب الفائض المالي:

هم أولئك الذين تفوق مداخلهم مجموع النفقات التي يقوم بها، كما أنهم يمثلون الطرف الذي له قدرة على التمويل والبحث عن أفضل التوظيفات لهذه الفرائض.

ب- أصحاب العجز المالي:

فهم عكس الطرف الأول، حيث تفوق نفقاتهم مجموع المداخيل التي يحصلون عليها، وبالتالي يمثلون الطرف الذي له الحاجة للتمويل، وفي ظل هذه الظروف يمكن أن نعرف الوساطة المالية على أنها تلك الهيئات التي تسمح بتحويل التمويل المباشر من أصحاب الفائض إلى أصحاب العجز.

2.3- أنواع الوساطة المالية:

يمكن التمييز بين العديد من أنواع الوساطة المالية التي نحصرها فيما يلي[1]:

أ- المؤسسات المالية النقدية:

- البنك المركزي:

هو عبارة عن مؤسسة تتكفل بإصدار النقود، وهو الذي يترأس النظام النقدي، كما يشرف على التسيير النقدي والتحكم في كل البنوك العامة، كما يعتبر كذلك بنك البنوك وبنك الحكومة، حيث يعودون إليه عندما يحتاجون إلى السيولة.

[1]- مصطفى رشدي متحة، مرجع سابق، ص380.

- **بنوك تجارية:**

وهي نوع من الوساطة المالية تتمثل مهمتها الأساسية في تلقي الودائع الجارية للأفراد والمؤسسات، وتقوم بإنشاء نقود الودائع، ومنح قروض، كما تعتمد على الأموال المتلقات من الأفراد والمؤسسات التي تكون في شكل ودائع.

ب- المؤسسات الملية غير النقدية:

إن وصفها على أنها غير نقدية يعني أنها تستعمل النقود، لكن لكون طبيعة مواردها لا تسمح لها بإنشاء النقود على خلاف المؤسسات المالية النقديةـ كما لا يمكن الحصول على ودائع جارية أو تحت الطلب من الجمهور، وهذا هو السبب في عدم قدرتها على إنشاء نقود الودائع، وعليه فإن الجزء الأكبر من مواردها يتشكل من رؤوس الأموال الخاصة، وودائع الأجل، كما تمنح القروض وتصدر سندات، وشراء الأسهم من أجل المشاركة في مختلف المشاريع.

خاتمة الفصل الأول:

في آخر هذا الفصل، نلاحظ أن البنوك بمختلف أنواعها تلعب دورا هاما في تسيير شؤون الدولة، باعتبارها عصب للدولة لا يمكن التخلي عنه في أي ظروف كانت، لكن كما ذكرنا سابقا أن التمويل هو عبارة عن تدفقات نقدية ومالية لصالح الأفراد والمؤسسات، وكأداة هامة تعتمد عليها مختلف البنوك في سد حاجات المجتمع، باعتبارها أهم ممول للدولة والأفراد.

الفصل الثاني

دراسة حالة بنك خليج الجزائر

وكالة المسيلة

تمهيد:

سنحاول من خلال هذا الفصل و بعد معرفتنا لأهمية البنك و الطريقة التي يوظف بها أمواله أدت بنا إلى إجراء دراسة تطبيقية ميدانية بالطريقة التي يمنح بها بنك الخليج القرض و معرفة الوسائل و السبل التي يتبعها هذا البنك حيث يشترط مجموعة من الوثائق المكونة لملف طلب القرض و التي من شأنها أن تقدم معلومات ضرورية لصاحب القرض و من هنا ارتأينا تقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث كما يلي:

المبحث الأول: ونتناول فيه الإطار التنظيمي لبنك خليج الجزائر AGB.

المبحث الثاني: وسائل تمويل و قروض بنك الخليج.

المبحث الثالث: دراسة حالة بنك الخليج.

المبحث الأول: الإطار التنظيمي لبنك خليج الجزائر A.G.B

يعد بنك خليج الجزائر ضمن مشاريع بنك الخليج المتعدد، وهو شركة مصرفية استثمارية تابعة لشركة مشاريع الكويت (القابضة)، يقوم بإدارة شبكة إقليمية من شركات الاستثمار وإدارة الأصول والبنوك التجارية.

المطلب الأول: نشأة ومهام بنك الخليج

1-نبذة عن بنك خليج الجزائر A.G.B

بنك خليج الجزائر تأسس في 2003/12/15 من قبل مساهمة ثلاثة بنوك الرائدة في السوق، الذين ينتمون إلى مجموعة شركات مشاريع الكويت، تشتمل استثماراته الأصول في العقارات، الأسهم الخاصة، المنتجات المهيكلة، والأوراق المالية المدرجة في البورصات، وتشمل استثمارات البنك في الشركات التابعة والزميلة له، كلا من بنك الخليج الجزائر، شركة الضيافة للاستثمار، مصرف بغداد، البنك الأردني الكويتي، شركة مشاريع الكويت الاستثمارية لإدارة الأصول، شركة منافع الاستثمار، ميلينيوم فينانس كوربوريشن، شركة روايال كبيتال، بنك سورية والخليج، شركة الكويت المتحدة، بنك تونس العلمي، شركة بنك الخليج المتحد للأوراق المالية، شركة الخليج المتحد للخدمات المالية، شركة الصناعات المتحدة، الشركة المتحدة للخدمات الطبية، وشركة العقارات المتحدة.

يتمتع بنك الخليج المتحد وشركته التابعة بأداء قوي، حيث استكمل بنجاح حوالي 60 صفقة مصرفية استثمارية للعملاء منذ عام 2001، وتبلغ القيمة الإجمالية لتلك الصفقات حوالي 8 مليار دولار أمريكي، ومن ضمنها تمويل الشركات والخدمات الاستشارية، وتسويق وتعهد الإصدارات الجديدة، وهيكلة الشركات، وإصدار السندات وعمليات الدمج والتملك، في نهاية عام 2008 أعلن بنك برقان شراء البنك الأردني الكويتي، وبنك الخليج الجزائر، وبنك بغداد، وبنك تونس العالمي من بنك الخليج المتحد، حيث إن بنك برقان شركة تابعة لشركة المشاريع الكويتية "كيبكو".

ويعتبر ضمن أحدث المصارف التجارية وأكثرهم حيوية في دولة الكويت، ومنذ تأسيس البنك في عام 1977 استطاع أن يحتل موقعا رياديا في مجال الخدمات المصرفية الشخصية، وخدمات الشركات، والخدمات الاستثمارية، وذلك من خلال تقديم منتجات مبتكرة، وتوظيف قنوات متطورة ذات تقنية عالية.

دخلت المشاريع الكويتية لشركة "كيبكو" عالم الاستثمار بالجزائر سنة 2003 في بنك خليج الجزائر A.G.B الذي تم إنشاؤه بموجب المرسوم رقم 03-03 بتاريخ 2003/12/15، وهو متخصص في الصناعة والتجارة عامة، والذي يعتبر شركة مساهمة ذات رأس مال قدره 1.6 مليار دينار جزائري موزعة كالتالي:

- 60% بنك برقان.
- 10% البنك الأردني الكويتي.
- 30% بنك تونس العالمي.

حاليا يقدر رأس مال بنك خليج الجزائرA.G.B 10 مليار دينار جزائري قابل للتعديل، ويتمتع بالاستقلال المالي والشخصية المدنية، ويعتبر تاجرا مع الغير، وينظمه النقد والقرض10/90.

وضع البنك استراتيجية شاملة من اجل التغطية الجغرافية لكامل التراب الوطني بأكثر من 55 وكالة، ويحتل البنك المرتبة الأولى على المستوى الوطني من حيث اعتماده على خدمة " سالف بانكينغ Self banking" التي تعتبر سابقة من نوعها في قطاع المالية بالجزائر.

2-مهام بنك خليج الجزائرA.G.B

وفقا للقوانين والقواعد نجد بنك خليج الجزائرA.G.B مكلف بالقيام بعدة مهام منها:

- معالجة جميع العمليات الخاصة بالقروض، الصرف، والصندوق.
- فتح حسابات لكل شخص طالب بها، واستقبال الودائع.
- المشاركة في جميع المدخرات.

- تنمية الموارد واستخدامات البنك عن طريق ترقية عملية الادخار والاستثمار.
- تقسيم السوق المصرفية والتقرب أكثر من ذوي المهن الحرة، التجار....
- في إطار سياسة القروض ذات المردودية، يقوم البنك بما يلي:

*- تطوير قدرات تحليل المخاطر.

*- إعادة تنظيم وإدارة القروض.

*- تحديد ضمانات متصلة بحجم القروض وتطبيق معدلات فائدة تتماشى مع تكلفة المواد.

المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي لبنك خليج الجزائرA.G.B

1-تقديم وكالة المسيلة:

نشأت وكالة المسيلة في 2015/04/07 وتضمن حاليا 7 عاملا، ورقمها في التقسيم البنكي هو 117، وتسعى هذه الوكالة كغيرها من باق الوكالات إلى تحقيق وتوسيع خدمات البنك الوطني الجزائري باعتبارها جزءا منه، والعمل على تنفيذ سياسة التموقع التي يسعى البنك لتحقيقها، وتعتبر وكالة المسيلة أول بنك أجنبي خاص في الولاية، يرأس وكالة المسيلة كأي مؤسسة أخرى مدير، يعد المسؤول الأول عن الوكالة، فهو يتخذ القرارات الصائبة ويسهر على تنفيذها، كما يقوم بالإشراف والتنسيق بين مختلف مصالح الولاية.

2-الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة، وكالة المسيلة، وأهم مصالحها:

الهيكل التنظيمي للوكالة (أفريل 2016)

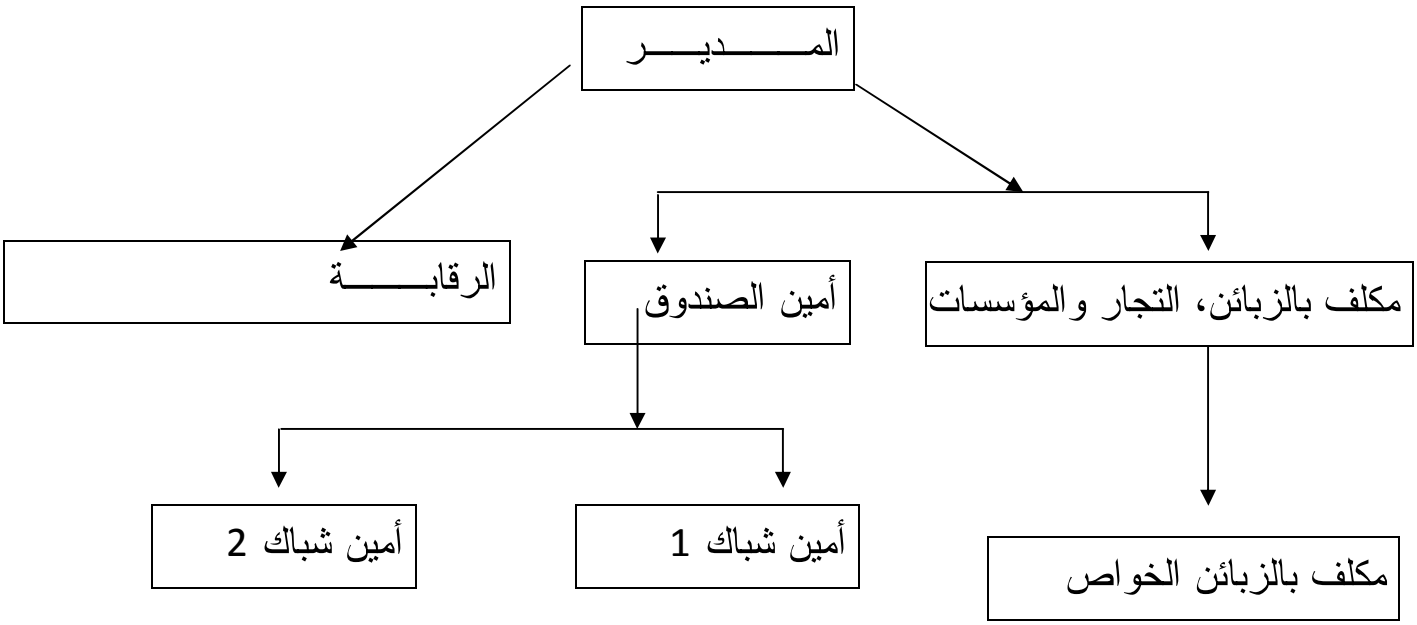

المصدر : بنك خليج الجزائر

المطلب الثالث: أهدف بنك خليج الجزائرA.G.B واستراتيجياته

1-دراسة البنك:

- **التقدم:** يعيش قيمة التقدم تبحث باسمرار ما نحن فيه اليوم، وأين نريد أن نكون إذا، هذه هي القيمة التي تساعدنا كل يوم للحصول على أقرب أهدافنا، يتحسن التقدم أيضا والتنمية والتطور في الحرية، وعاش التقدم يوما بعض يوم في الطريقة التي تؤدي بها موقفنا كما هو الحال في ثمة أعمالنا في A.G.B، ونحن نأخذ القيمة الداخلية من التقدم لأنفسنا فرديا وجماعيا، ونحن نقدم ذلك إلى الخارج إلى ارتياح كبير لعملائنا.
- **الالتزام:** لـــ A.G.B وجعل الالتزام هو دليل على نفسها تماما لنجاح مهمتها وأهدافنا، هذا العرض هو تقديم كل يوم من خلال الاستماع، من خلال تفانيه والمبادرة والمشاركة الفعالة لتلبية المتطلبات المتفق عليها، غير أن يشعر المسؤول شخصيا عن

نجاحه، كما أن فريقه وشركته، الجزء المشارك من الداخل إلى الخارج في حد ذاته إلى أخرى، ولذلك يلتزم A.G.B تماما لتحقيق نجاح من الداخل مع الموظفين والعملاء الداخليين، ويمكن الالتزام الكامل لتحقيق النجاح في عملاء الخارج والأفراد والشركات في الجزائر.

- **الاعتراف:** هو بلا شك تجمع أكبر قدر من المتعة والرضا والقناعة للفرد، لذلك ترغب A.G.B لجعل الاعتراف أفضل وسيلة له لتقديم كل الرضا للعملاء الداخلي والخارجي، لا بد من الاعتراف، وإلى أن ينظر في هويته هو أن تكون مفهومة ومقبولة على هذا النحو، ونحن ندرك موظفينا وعملاءنا ووضعنا الداخلي، والاستماع والاستجابة لحاجاتهم للنمو المهني من خلال الأهداف الشخصية ونظام التنمية الفردية، ونحن ندرك عملاءنا الخارجية عن طريق تكييف منتجاتنا وخدماتنا لتلبية احتياجاتهم، شخصياتهم، وقيمهم الأساسية.
- **الثبات:** هو أمن قيمة مرادف للاستقرار والجدية، ويكون ذلك بسبب A.G.B هو البقاء هنا، اختارت لتعزيز هذه القيمة، عندما نتحدث عن الأعمال المصرفية، ونحن نتحدث عن المال، ونحن نتحدث عن مكافأة المال لجهودنا، والوسائل اللازمة لتنفيذ المشاريع من العمر، وذلك لأن A.G.B يرغب في الانخراط في الحياة مع العملاء الداخليين والخارجيين اختارت الجودة والسلامة والاستقرار، مع وعد من الاتساق والاستمرارية لأنشطتها.
- **الاستماع** : في الحرة التي قطعناها على أنفسنا، الاستماع أولوية، لأننا ندرك أنه ليس لدينا أفضل وسيلة الارتياح، سواء بالنسبة لعملائنا الداخليين والعملاء الخارجيين، ونحن نعلم أنه من خلال الاستماع تسمع احتياجات، وأنه فقط مع المعرفة الكاملة لاحتياجات عملائنا (الموظفين والأفراد والشركات) التي تهدف للإرضاء الكامل، الاستماع هو وسيلة تكون قريبا من الآخرين، لمعرفتهم، ولكن أيضا للتعرف على ما

هي عليه توقعاتهم، وهذا هو السبب الذي يلتزم من أجله كل عضو من A.G.B، لنكن أكثر انتباها لبعضها البعض، وبيئتهم لتلبيتها بشكل أفضل.

2-إستراتيجية بنك الخليج الجزائر:

يتم تعريف المحاور الإستراتيجية الرئيسة عام2009 لمدة خمس سنوات، في السياق نفسه، مثل تلك المجموعة بنك برقان، ويهدف إلى تحقيق رسالتها، في حين يجري المبادئ، وتركز هذه الإستراتيجية على خمسة مجالات:

- **إدارة الجودة الشاملة:** وهذا النهج هو داخل كل entreprises، النشاط الذي يقوم به البنك من أجل تحقيق توفير الخدمات المصرفية الجودة سواء مع العملاء الخارجيين، يتعلق الأمر بعدة مجالات للتدخل مثل جودة الخدمة، المنتجات، البنية التحتية، إدارة المخاطر...
- **التوسع في شبكة الفروع:** لتكون أقرب من أي وقت مضى لعملائها، وتمكنهم من الاستفادة المستمرة من المنتجات والخدمات المصممة خصيصا لتلبية احتياجاتهم.
- **توسيع عرض المنتجات والخدمات من أجل تلبية توقعات الجميع.**
- **موارد الإدارة من أجل الأداء:** تهدف إلى توفير لجميع موظفيها إطارا للعمل والعيش والوفاء والتحدي، اعتمدت A.G.B سياسة إدارة مصدر الإنسان نتائج مالية مجزية، والسماح للبشرية والمهنية لجميع موظفيها.
- **نمو الفتح وحصتها في السوق:** الاعتقاد في قدرة الجزائر، وقدرات موظفيها، ومجموعة دعم قوية، محور A.G.B سياسة النمو والحصة السوقية الفتح، المشاركة، وبالتالي بنشاط في التنمية الاقتصادية في الجزائر والتجارة الجزائريين.

3-أهم الإنجازات:

كان لعام 2011 لبنك الخليج الجزائر ابتكارات غنية جدا.

- **شبكة:** وهكذا وصلت شبكة امتدادها وتوسعها لتصل إلى ولايات جديدة، وكسبت عملاء جدد، وحسنت حصتها في السوق.

وقد افتتح في عام 2011 بنك الخليج الجزائر ثمانية فروع جديدة، زيادة إلى التسعة والعشرين الشاغلة.

وقد زادت من توسيع الشبكة التي تم اتباعها من خلال تحقيق نمو كبير في البشرية لدينا بنسبة عشرين بالمائة.

- **المنتجات**: خلال العام، تم إدخال اثنين من جديد حصرية **الصيف**: مصارف الذاتي (وكالات التلقائي)، دفع المصرفية (السحب النقدي من سيارة).
- **الأداء المالي**: وتجدر الإشارة إلى أن performances ممتاز من حيث محفظة النمو وزبائن التنمية.

المبحث الثاني: وسائل تمويل و قروض بنك الخليج AGB

المطلب الأول: وسائل التمويل الكلاسيكية (الفوائد)

1. **الفوائد الشهرية:**

الائتمان المصرفي قصير الأجل يهدف إلى التعامل مع المصروفات الزائدة من العملات النقدية المناحة أو بصورة استثنائية للاستكمال النقص المؤقت في رأس المال العامل و الفائدة التي تحسب لهذا النوع من الائتمان كل شهر، فضلاً عن الحسابات الجارية.

* **الوثائق التأسيسية لملف الائتمان:**

- طلب التمويل
- آخر 03 التقارير المشار من قبل السلطات الضريبية.
- استخراج دور تفريغها .
- شهادة التحديث CNAS.

2. **تقديم الفاتورة:**

الائتمان المصرفي قصير الأجل كسلفه مقابل تقديم الفواتير التي وردت من الحكومات و بعض الشركات و شركات الخاصة الكبيرة التي يجب أن يكون لأجدل فيه أي الملاءة، تتجاوز نسبة قابلة للتمويل يجب في أي حال من الأحوال 70%من قيمة الفاتورة، و التي يجب في جميع الأحوال أن يكون مقيماً مع الفوائد المحتسبة هذا النوع من الائتمان شهرياً و كذلك الحسابات الجارية

* **الوثائق التأسيسية لملف الائتمان:**

- طلب التمويل
- شهادة تحديث
- صندوق سوق نسخة واحدة

- استخراج دور تفريغها
- آخر 03 التقارير المشار من قبل السلطات الضريبة.

3. **السلف على الأسهم:**

الائتمان المصرفي قصير الأجل كسلفه لتمويل المخزون من المنتجات النهائية التي لديها التسويق لتكون سهلة ، هذا النوع من الائتمان يمكن على حد سواء حول تمويل أسهم السلع التي تنتجها الشركة التي استوردت بضائع

* **الوثائق التأسيسية لملف الائتمان:**
  - طلب التمويل
  - آخر 03 التقارير المشار من قبل السلطات الضريبية.
  - بيان مفصل للبضائع لتمويل
  - استخراج دور تفريغها.
  - شهادة تحديث CNAS.

4. **خصم الأوراق التجارية:**

تأثير الخصم هو المعاملات الائتمان في البنك الذي يجعل لعميل مع المبلغ، بعد خصم الفوائد و خصم فواتير التجارة دون انتظار للدفع من قبل المسحوب عليه، و نقل إليه الملكية الكاملة ينبغي أن تقدم عادة إلى سداد البنك من التقدم.

* **الوثائق التأسيسية لملف الائتمان:**
  - طلب التمويل.
  - آخر 03 تقارير المشار من قبل السلطات الضريبية.
  - شهادة تحديث CNAS.
  - استخراج دور تفريغها.

5. **شيكات الخصم:**

شيكات الخصم هو المعاملات الائتمانية في البنك الذي يجعل العميل مع كمية من شيكات الصادرة دون انتظار للدفع من قبل الجهة المصدرة تنطبق على المبالغ المخصومة خلال قيم التاريخ الفترة و عدد من اليوم يختلف إزالة الشيك و مجموعة من الشيكات ونقل إلى أنه الملكية الكاملة، ينبغي أن تقدم عادة إلى سداد البنك من التقدم.

* **الوثائق التأسيسية لملف الائتمان:**

- طلب الائتمان
- آخر 03 تقارير من قبل السلطات الضريبة
- استخراج دور تفريقها.
- شهادة تحديث CNAS محفوظة لضمانات.

6. **الاعتمادات المستندية:**

الاعتماد ألمستندي هو تعهد من خلال التوقيع العملة و في وسيلة أساسية لتسوية التجارة الدولية، و الإعتمدات المستندية يمكن تحقيقها عن طريق الدفع المؤجل أو القبول أو إعادة التمويل، و فتح الاعتماد في من دون استثناء يرافقه وديعة التي تغطي جزئياً على الأقل مبلغ الالتزام.

* **الوثائق التأسيسية لملف الائتمان:**

- طلب التمويل
- آخر –3 تقارير من قبل سلطات الضريبة
- شهادة تحديث CNAS
- DPAMR وقد لصالح الحرية.

المطلب الثاني : وسائل التمويل الإسلامية(المرابحة)

1. مرابحة الأشغال العامة المعدات:

تمويل وفقاً لتعاليم الشريعة لشريكات المقاولات الصغيرة و المتوسطة لتمويل شراء الآلات و الشاحنات المباعة محليا في إطار اتفاقات محددة وقعت مع مستوردي هذه المعدات و الكفالة الخاصة بهم.

1_1 _المميزات:

- العد الأقصى للائتمان : 20 مليون دينار جزائري.
- المدة القصوى : 24 شهر .
- المدة المؤجلة: لا الدفع المؤجل.
- نوع سعر الفائدة: ثابت.
- معدل الهامش: هامش الربح المحددة في شروط البنك أو في شروط محددة بموجب الاتفاقيات العالمية ، وتم تعين الهامش حالياً بمعدل 8,5%.
- إدارة سعر الرسوم: الشروط المصرفية التالية أو شروط خاصة بموجب الاتفاقيات العالمية.
- يتم إصلاح سعر العمولة بنسبة1%شقة.

1_2_الوثائق التأسيسية:

- شكلية فاتورة ضريبة القيمة المضافة التي وضعها التاجر.
- طلب التمويل
- طلب الشراء
- آخر 3 تقارير التي وردت من السلطات الضريبية
- استخراج دور تفريغها
- شهادة تحديث CNAS.
-

3_1_محفوظة الضمانات:

- شركاء الكفالة المشتركة أو المساهمين للشركات.
- المعدات غير ممولة_ DPAMR مع وفد لصالح الحرية.
- موزع الإيداع _LCAC.

2. **مرابحة المعدات المهنية:** تمويل متوسط الأجل ، وذلك تمشياً مع تعاليم الشريعة وفقاً لمتطلبات هذا البائع، للمحترفين مثل الحرفيين و المهنيين و غيرها .....لتمويل شراء معدات، بما في ذلك السيارات لأغراض أنشطتها.

2_1_الوثائق التأسيسية:

- طلب التمويل.
- استخراج دور تفريغها.
- شهادة تحديث CNAS
- DPAMR مع وفد لصالح الحرية.
- LCAS.

3. **ائتمان السيارات:** الائتمان المصرفي متوسط الأجل للأفراد لتمويل شراء السيارات بما في ذلك السيارات المستعملة التي تم تجديدها لمدة تقل عن ثلاث سنوات لتلبية احتياجاتهم الخاصة.

ويدعم قروض السيارات عن طريق بوليصة تامين تغطي إعسار المقترض ثم التعهد بها في صندوق الجزائرية للتأمين و إعادة التأمين (C.A.A.R) تغطي 85%من كل القرض الممنوح.

3_1_ الوثائق التأسيسية:

أ. **لجميع المتقدمين:**

- شكلية فاتورة ضريبة القيمة المضافة التي وضعها التاجر.
- صورة مصدقة عن رخصة القيادة أو بطاقة الهوية الوطنية سارية المفعول.
- وجود سجل عائلي.
- نسخة من شهادة الميلاد.
- شهادة الإقامة و الائتمان.
- التزام المقترض على المضي قدما في التعهد السيارة في صالح AGB.
- تصريح من المديونية.

ب. **بالنسبة للموظفين:**

- نسخة من بطاقة التامين.
- الثلاثة الأخيرة قسائم الدفع.
- بيان للبنك لمدة ثلاثة أشهر (راتب حساب توطين).

ج. **لحسابهم الخاص:**

- ممارسة الترخيص على السلطة المختصة.
- عقد الإيجار تعطي فترة الائتمان،
- دور استخراج تظهيرها أقل من ثلاثة أشهر.

د. **التجار:**

- السجل التجاري.
- الفعل ملكية الأعمال أو الجدران.
- دور استخراج تطهيرها أقل من ثلاثة أشهر.

4. **المرابحة الآجلة:**

1 **المرابحة على المدى النفس:**

تمويل متوسط الأجل للأفراد للحصول على التمويل وفقاً لتعاليم الشريعة اكتساب الفرد السيارات، بما في ذلك السيارات المستعملة المجددة أقل من ثلاث سنوات. لتلبية احتياجاتهم الخاصة.

ويدعم قروض السيارات عن طريق بوليصة تأمين تغطي إعسار المقترض ثم التعهد بها في صندوق الجزائرية للتأمين و إعادة التأمين(C.A.A.R) تغطي 85%من كل القرض الممنوح.

2 **ائتمان الأفراد:**

الائتمان المصرفي متوسط الأجل للأفراد لتمويل شراء السيارات بما في ذلك السيارات المستعملة التي تم تجديدها لمدة تقل عن ثلاث سنوات، لتلبية احتياجاتهم الخاصة.

و يدعم قروض السيارات عن طريق بوليصة تأمين تغطي إعسار المقترض ثم التعهد بها في صندوق الجزائرية للتامين و إعادة التأمين (C.A.A.R) تغطي 85% من كل القرض الممنوح.

2_1_الوثائق التأسيسية:

أ. **لجميع المتقدمين:**

- شكلية فاتورة ضريبة القيمة المضافة التي وضعها التاجر.
- أمر الشراء المتصلة بتمويل السيارات.
- صورة مصدقة عن رخصة القيادة أو بطاقة الهوية الوطنية سارية المفعول.
- وجود سجل عائلي.
- نسخة من شهادة الميلاد.

- شهادة الإقامة.
- الائتمان.
- التزام المقترض على المضي قدما في التعهد السيارة في صالح AGB.
- تصريح من المديونية.

ه. **بالنسبة للموظفين:**

- نسخة من بطاقة التأمين.
- الثلاثة الأخير قسائم الدفع.
- بيان للبنك لمدة ثلاثة أشهر (راتب حساب توطين).

و. **لحسابهم:**

- الترخيص بالممارسة الصادرة عن السلطة المختصة.
- عقد الإيجار تغطي فترة الائتمان.
- دور استخراج تطهيرها أقل من ثلاثة أشهر.

ز. **للتجارة:**

- السجل التجاري .
- الفعل ملكية الأعمال أو الجدران.
- دور استخراج تطهيرها أقل من ثلاثة أشهر.

5.**قروض الملكية:** القروض الرئيسية هي للأفراد لتمويل شراء منزل جديد من مطور أو المساكن المباعة من فبل الفرد.

كما يقدم البنك التمويل على نفس الشروط لتطورات أو ملحقات لجلب على المنازل القائمة.

الرهن العقاري أيا كان الغرض منه (اكتساب أو تطوير أو تمديد) المدعوم دائماً الرهن العقاري الأول على العقار.

أما بالنسبة للقرض الرهن العقاري ، يتم تحويل القرض الممنوحة بموجب هذا الإجراء لشركة إعادة تمويل الرهن العقاري (S.R.H) كجزء من الاتفاق الذي وقع بينه و بينAGB و يمكن أن يتم تعيين أي غير قابل للاستئناف أو الطعن:

في الحالة الأولى: AGB يعطي من الديون في ميزانيتها العمومية.

في الحالة الثانية: فإنه يستخدم أن إعادة التمويل و تحافظ على المخاطر

في كلتا الحالتين سيكون له:

- ✓ نقل الرهن العقاري إلى S.R.H
- ✓ لا دارة الائتمان حتى السداد التام.

المطلب الثالث: قروض التمويل

1. القروض التقليدية:

1_1 الفائدة الدائنة متوسطة المدى ذات رؤوس الأموال :

الائتمان المصرفي متوسط الأجل للشركات لتمويل تحقيق مشروع جديد، أو التوسع ، واقتناء و شراء الأصول المخصخصة بما في ذلك الفوائد المرسملة و يتم رسملة فترة التأجيل.

- **الوثائق التأسيسية:**
  - طلب التمويل.
  - دراسة جدوى للمشاريع الجديدة.
  - خطة العمل لعمليات استحواذ وحدة خصخصتها
  - آخر 3 الميزانيات العمومية من قبل إدارة الضرائب المشمولة.
  - خطة العمل للملحقات.
  - استخراج دور تفريغها
  - شهادة تحديث LCAC– CNAS.

2_1 الائتمان التجاري:

الاعتماد متوسط الأجل لتجار التجزئة الذين يملكون الجدران و / أو أموال تجارتهم، و يهدف التمويل إما مرافق أو تمويل الأنشطة في حالة نقص رأس المال العامل

يتم منح الائتمان إلا بعد تقييم للشهرة التي وضعها خبير المعين من قبل البنك

- **المميزات:**

- الحد الأقصى للائتمان DA7000000 يكون مقدرا للائتمان لا يتجاوز 40% من قيمة الشهرة التي يحددها الخبراء.
- المدة القصوى 60 شهراً
- المدة المؤجلة : لا دفع مؤجل.
- نوع معدل الائتمان: متغير
- سعر الفائدة : سعر إعادة الخصم (السعر المرجعي) بالإضافة إلى هامش محدد في الشروط المصرفية.
- يتم تعيين نسبة الهامش حاليا عند 4,5% و هو معدل من 8,5% في السنة
- رسوم التطبيق: 10000 DA المبلغ لتغطية تكاليف الخبرة.
- LCAC–DPAMR مع وفد لصالح الحرية.

2. الإئتمانات المباشرة:

2_1 خصم الأوراق التجارية:

تأثير الخصم هو المعاملات الائتمانية في البنك الذي يجعل العميل مع المبلغ ، بعد خصم الفوائد وخصم فواتير التجارة دون انتظار للدفع من قبل المسحوب عليه

- **الوثائق التأسيسية:**

- طلب التمويل
- آخر 3 التقارير المشار من قبل السلطات الضريبية

- استخراج دور تفريغها
- شهادة تحدث CNAS

- **محفوظة الضمانات:**

- شركاء الكفالة المشتركة أو المساهمين للشركات.
- الضمان الحقيقي: تقييمها من قبل خبير معين و من قبل البنك للارتفاع الحالي لعتبة الائتمان لكل نوع من أنواع الضمان و توقيع اتفاقية التمويل مما يدل على رهن ممتلكات أو كفالة مصرفية لفواتير مخفضة
- LCAC–DPAMR مع وفد لصالح الحرية.

2_2 شيكات الخصم:

شيكات الخصم هي المعاملات الائتمانية في البنك الذي جعل العميل مع كمية من الشيكات الصادرة دون انتظار للدفع من قبل الجهة المصدرة تنطبق على المبالغ المخصومة خلال قيم تاريخ الفترة

مجموعة من الشيكات و نقلها إلى الملكية الكاملة ينبغي أن تقدم عادة إلى سداد البنك من التقدم.

- **الوثائق التأسيسية:**

- طلب التمويل
- آخر 3 التقارير المشار إليها من قبل السلطات الضريبية
- استخراج دور تفريغها
- شهادة تحديث CNAS

- **محفوظة الضمانات:**

- شركاء الكفالة المشتركة أو المساهمين للشركات.
- DPAMR مع وفد لصالح الحرية.
- إدارة سعر الرسوم: الشروط المصرفية القادمة

- يتم إصلاح سعر العمولة بنسبة 1%سقة
- طريقة دفع الفائدة رسملة ، من رسوم الإدارة و تأمين الائتمان في الإفراج.

المطلب الرابع: دور القروض البنكية في التمويل:

1) قروض لاستثمار:

هي قروض تستخدم لتلبية مستلزمات الاستثمار و مؤسسات الأعمال و غيرها وتعتبر قروض الاستثمار قروض متوسطة الأجل، أي تمويل الجزء الأعلى من الميزانية وتمثل أداء المؤسسة و تسديدها يتضمن جزء من الفائدة بعد فترة زمنية محددة[1]

I. **القروض الكلاسيكية:** فميز نوعين من القروض[2]

1) **قروض متوسطة الأجل:** وهو قرض استثماري محصور المدى بين سنتين و سبع سنوات موجهة لتمويل التجهيزات التي تتراوح مدة استهلاكها مابين 8، 10 سنوات.

2) **قروض طويلة الأجل:** و هو قرض استثماري محصور المدى 08إلى 20 سنة موجه لتمويل القيم الثابتة و قد تقوم مؤسسة مالية مختصة بتمويل هذه الاستثمارات نظرا لضخامة من حيث المبلغ و المدة مثل بنوك الأعمال و التي يختص بتمويل هذه المشاريع.

II. **القرض الايجاري:** هو عبارة عن عملية يقوم بموجبه بنك أو مؤسسة مالية أو شركة تأجير مؤهلة قانونياً لذلك يوضع آلات و معدات أو أي أصول مادية أخرى بحوزة مؤسسة مستعملة على سبيل الإيجار مع إمكانية تنازل عنها في نهاية الفترة المتعاقدة عليها ويتم تسديد على أقساط يتفق بشأنها تتم بتمن الإيجار

[1] فضل نورة و آخرين، القروض البنكية و كيفية الرقابة عليها ، مذكرة تخرج لنيل شهادة تخرج ، فرع تجارة دولية، دفعة 2002/2001 جامعة بومرداس ص 18.

[2] FAROUK BOUYAKOUB L2NTREPRISE ET LE PMANCEN ENT BAMCAIRE EDITION 2001 P 251, 253

2) قروض لاستغلال:

في مجموعة من القروض القصيرة الأجل التي نقل مدتها عن سنتين و التي تتوافق مع طبيعة الحاجات الناتجة عن دورة الاستغلال في المؤسسة تمويل التموين و المخزنات و الإنتاج و التوزيع[1]، وهذا النوع من القروض تحقق أساس لبنوك التجارية و هي تمثل مقابل لخلق النقود تستخدم في تمويل التكاليف العادية و الدائمة الإنتاج و ضروريات الصندوق أي تمويل الجزء الأعلى من الميزانية و تستحق عادة عندما تحصل المؤسسات على موارد مالية من بيع منتجاتها.

أنواع قروض الاستغلال: بصفة إجمالية تصنف عادة هذه القروض إلى صفيتين رئيسيتين:[2]

1) **قروض الصندوق:** سميت بهذا الاسم لإرتباطها بالصندوق ، وهي قروض مباشرة بمنحها البنك للزبون لتلبية احتياجاته الآتية من السيولة مقابل تعهد بتسديد المبلغ مع الفوائد المترتبة عنه في الآجال المحددة و هنا تميز نوعين من القروض الصندوق:
   - ✓ قروض عامة
   - ✓ قروض خاصة

2) **القروض بتوقيع:** و تسمى أيضاً القروض بالالتزام، و هي تمثيل تعهد من طرف البنك الذي بإمضائه يسمح لزبونه بحيازة القرض أي أن البنك هنا لا يسمح نقوداً، و لكن يمنح ثقة حيث يتقدم البنك كضمان للتسديد في مدة معينة، و هذا النوع من القروض يتقاضى البنك عمولة وليس فوائد و في هذا النوع من القروض يمكن أن نميز ثلاث أشكال رئيسية:
   - ✓ الضمان الاحتياطي
   - ✓ الكفالة البنكية
   - ✓ القبول

[1] LNC BEME ET ROLLANDE- PRNCIPES DE TECHNIQUE BANCAIRE; EDITION DUNDOS 2002 P 207.

[2] FAROUK BOUYAKOUN, OP - CIT- P 234.

المبحث الثالث: تعدد نشاط بنك الخليج AGB

المطلب الأول: نظرة شاملة لبنك الخليج

1* نظرة عامة: لقد شهد عام 2011 بالتزام تطوير محفظة كبيرة من البنك و ذلك بفضل إستراتجية استباقية لأخذ حصتها في السوق و تطوير البنك

2* المناطق التجارية: لا يزال يعتمد أساساً على نشاط "البنك التجاري " الذي هو لب "بنك الخليج"، و تمويل العملية لا يزال يشكل الجزء الأكبر من المنافسة للبنك ومن المعهد بصفة خاصة إلى التفاعل من لائتمان المصرفي

أما بالنسبة لقطاع التجزئة ، فيتميز:

- صعود قرض " بيتي" إنتاجي بلغ 1.560,000,000 دينار جزائري.
- تسويق المنتجات عبر الانترنت المصممة للتجارة، والتي بلغ إنتاجها 491 مليون دينار ج
- نشاط التجزئة أدى إلى توزيع منتجات و كميات كبيرة من المنتجات الالكترونية المصرفي (CIB و فيزا) و زيادة كبيرة في الحسابات الجارية و حسابات التوفير.
- تطوير الموكلين الأساسين لعام 2012 ، لا تزال واحدة من أهم الأهداف لتدعيم و تحسين استقرار الموارد و الحفاظ على أعمال البنك.

3* الاتصال: و تخص الاتصالات في حملتين المتعلقة بافتتاح فروع في فبراير و نوفمبر 2011 و تطوير أدوات الاتصالات الداخلية للبنك (موقع ويب، عرض في اتجاه واحد، الملصقات و المنشورات و شاشات LCD .....) إضافة إلى هذه الأنشطة ذات طابع مؤسسي.

المطلب الثاني: ملخص معاملات العملاء

شهدت الالتزامات غير المسددة من قبل صندوق العملاء نمواً كبيراً في 2011 44,600.000.000 دينار ، بزيادة قدرها 66% و مازال الدافع وراء النشاط من قبل مكون الخدمات المصرفية للشركات.

وسوف نلاحظ الزيادة الكبيرة جداً في التمويل التي تشكل الآن 29% من محفظة الشركات و قد اكتسب هذا المنتج الضخم عي عام 2011 مع الأصول التي تمر من 1,2 مليار دينار سنة 2010 إلى 2300,000,000 في 2011 مع إنتاج وصل إلى 1,560000,000دج

و العمل التجاري الذي بدأ أواخر 2011 تكون أولاً من إنشاء مكاتب " بيتي" بين شركات التطوير العقاري " قسط" و ثناً من دفع وكلاء العقارات المدخلات أعمالهم، سوف يؤدي إلى مزيد من النشاط أكثر كثافة في 2012.

و في 2011 أيضاً تم تسويق خط من المنتجات التمويلية المصممة للتجار و المهن (التسويق في ديسمبر 2010)

* **المطلوبات المحتملة:** المطلوبات الطارئة لصالح العملاء عام 2010 40,400,000,000 دينار ، ضد DZD 30.800.000.000دج و هو تطور 31,3% مما يؤكد المميزة التنافسية التي عقدها AGB لعمليات تمويل الاستيراد و الثقة في السوق و في نوعية توقيعه.

خطابات الائتمان لا تزال واحدة من أهم المناصب في المحفظة الإجمالية للبنك، و لكن من المهم أن نلاحظ الانخفاض النسبي في الموقف من 48,1% في عام 2010 إلى 39,1% لصالح الكفالات و التمويل نقداً لا المتعلقة بالاستيراد.

* **السلبية:** واستمد تطور ودائع العملاء و نموها القوى إلى ما مجموعة 49.99مليار دينار بزيادة قدرها أكثر من 11.800.000.000 دينار جزائري.

نمو الودائع يتعلق بجميع المنتجات الاستثمارية مع تطور سفلي من صندوق الضمان" دي بونسى" مقارنة بالعام الماضي.

لا تزال الموقفين الرئيسيين " مخصصات الائتمان الوثائقي" التي تصل إلى 14.560.000.000 دينار عام2011 ضد 11,6 في 2010 أي زيادة 25.5% و " الحسابات الجارية" التي تسجل 14.3 مليار دينار ، عام 2011. وهذان البندان يمثلان 57,7% من موارد البنك، و ترتبط مباشرة بإقراض الشركات والتمويل التجاري

* **حسابات العملاء:** وسوف نلاحظ تطوراً مهماً جداً من حسابات الشركات(+43.3%)، ومن المهم أن نلاحظ نصيب أكثر من 23% حساب عدد "التجزئة" على الرغم من عدم وجود الائتمان هذا و يرجع ذلك إلى حزمة البيع بالتجزئة مواتية للغاية التي يقدمها البنك (حساب بطاقة الصرفة الالكتروني RIB) و هذا لاتجاه يؤكد نفسه في عام 2012 مع أجور الحملان المخططة و تحديد هدف للوكالات

* **التجارة الخارجية:** وقد تميز النشاط من العمليات الخارجية نحن العام المالي 2011 لمدة 6 سنوات على التوالي من قبل تعاقبات قوية سواء من حيث الحجم أو من حيث مبالغ المعاملات.

كتوضيح، بلغ إجمالي فتحات LCفي 2011/12/31 ، 2.4 دولار بزيادة قدرها 25.23% عن العام السابق.

المطلب الثالث: تركيز على أنشطة إدارية المخاطر و الرقابة

* **الانجازات الرئيسية في 2011:**

- **تنفيذ برنامج التنميط الجديد و التصفية:** إن الاختبارات الطبية غير حاسمة، و نحن DISPOSOUS قوائم الولايات المتحدة (البلدان المحظورة، مكتب مراقبة الأصول الأجنبية+ الأسلحة و الدمار الشامل)و قوائم محل ممنوع من بنك الجزائر و التحديثات الخاصة بهم.

وشهد هذا الجزء وضع اللمسات الأخيرة على السيناريو بأكمل مدة و المدة لذلك سوف يصل في 2012.

- **المشاركة في التدريب على غسل الأموال:** و تطرق التدريب لموظفي البنك بأكمله
- **السيطرة:** قامت الشركة مراجعة الحسابات KPMG بتدريب جميع الموظفين من رؤية جديدة لهيكل الرقابة الداخلية و خاصة أن لديهم معرفة تامة للإطار التنظيمي الذي يحكم وظيفة في أحد البنوك.

أيضاً الوعي من القيمة المضافة التي يمكن أن تولد الموجب ضبط الجودة للجانب الداخلي إلى الكفاءة في إنجاز المعاملات ، و بالتالي زادت التدخلات و الشبكات إلى حد كبير، غطت وكالات و تقريباً جميع العمليات التي تمت من قبل البنك.

خلاصة الفصل الثاني:

لقد أدت بنا هذه الدراسة التطبيقية أن بنك الخليج يسعى للحفاظ على توازنه المالي و ذلك من خلال الدراسة المعمقة التي يجريها للحصول على التمويل و الذي سيمكنه من معرفة مصادره و أين سيوجهها.

وبالرغم من فإن البنك استطاع وضع ورسم سياسات هامة لتسهيل هذه العملية خصوصاً للمشاريع الأقل مخاطرة و المضمونة و هو ما وقفنا عليه من خلال بنك الخليج لولاية المسيلة.

الخاتمـــــــة العامـــــــــة

الخاتمة العامة :

لزيادة قوة التمويل لا بد للبنك أن يضع استراتيجية محكمة ترفع مركزه ما بين البنوك ، إضافة إلى ذلك يجب استحداث آليات جديدة لتعبئة المدخرات على البنوك ، وتوجيه ودائعها إلى تمويل مشاريع مختلفة ، وهذا ضمانا لرد الودائع إلى أصحابها ، فالبنوك تستمد نشاطها الرئيسي من تعاملها مع جمهور المقرضين نتيجة ما يتوفر فيها من ثقة ، كما تعتبر القروض التمويل الرئيسي، وتتحد قوة البنوك على الاقراض بنسبة معينة من قيمة القروض لديها ، ومن خلال دراستنا لموضوع وسائل التمويل واهميتها في النوك الخاصة استخلصنا مجموعة من النتائج يمكن إيجازها فيما يلي :

- البنوك هي الأقدر على القيام بدور وسيط بين المدخرين والمستثمرين ، وتمثل القروض المحور الأساسي لعمل هذه المصارف ، وهي تحدد قدرتها على منح الائتمان وعلى القيام بالخدمات المصرفية وبالتال هي الأساس في تكوين الربحية تتسابق البنوك في وضع أحسن الاستراتيجيات التنافسية لجذب عدد اكبر من المقترضين ، كما أنها تسعى إلى تنمية هذه الوسائل بمجموعة من الخدمات التي تميز البنك عن غيره من البنوك وتتلاءم مع متطلبات النمو في النشاط الاقتصادي، و متطلبات النمو في النشاط الاقتصادي والعمليات المصرفية في تسهيل مهمة العملاء في التعامل مع البنك وتنمية معدات البنك وتجهيزات المادية من حيث تشكيل البنك وفروعه في تكوين موظفيه ماديا ومعنويا .
- للبنوك دور هام في القضاء على الاكتناز بوضعها أوعية إدخارية لجذب مدخرات اصحاب الفائض ، وهذا يساعد على تفادي تعطيل حركة النشاط الاقتصادي .
- يجب على البنوك وضع سياسة محكمة في توفيقه بين أموال المودعين والقروض الممنوحة وذلك لزيادة ثقة الأفراد في البنك.

وحتى توسع المصارف نشاطاتها لا بد لها الانسجام قدر الامكان مع المحيط ككل ، وذلك من خلال مواكبة التطورات التكنولوجية الجديدة .وفي الأخير نأمل من الطلبة القادمين التوسع أكثر في هذا الموضوع.

قائمـــــــــــة المراجـــــع

قائمة المراجع

أولا: الكتب اللغة العربية

1. أبو عتروس عبد الحق، الوجيز في البنوك التجارية، بهاء الدين للنشر والتوزيع، الجزائر، 2000.
2. بولحية عبد الحكيم، الوجيز المالي وشكل التمويل في المؤسسة الاقتصادية العمومية الجزائرية، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة قسنطينة، 1998.
3. توفيق الحسن، قرارات الاستثمار وسياسات التمويل في المشروع الاقتصادي، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، دمشق، 1989.
4. جمال خريس، إيمان أبو خضر، عماد حضاونة، النقود والبنوك، دار الميسر للنشر والتوزيع والطباعة، ط1، بيروت، 2002.
5. حسن علي خربوش، عبد المعطي رضى رشيد محفوظ أحمد، جودة الاستثمار والتمويل بين النظرية والتطبيق.
6. زياد رمضان، إدارة أعمال المصارف، 1997.
7. شاكر القزويني، محاضرات في الاقتصاد والبنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، ط5، 2011.
8. ضياء مجيد الموسوي، أسس علم الاقتصاد، ج2، ط2، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2014.
9. عبد الغفار حنفي، ورسمية زكي قرياقص، البورصات والمؤسسات المالية، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، مصر، 2000.
10. فضيل فارس، التقنيات البنكية: محاضرات وتطبيقات، ج1، ط1، الجزائر، 2013.
11. محمد صالح الحناوي، الإدارة المالية والتمويل، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2002، 2003.
12. محمد صالح، عبد الفتاح عبد السلام، المؤسسات المالية، دار النشر والتوزيع، جامعة الاسكندرية، مصر، كلية التجارة، 2000.

13. محمود سحنون، الاقتصاد النقدي والمصرفي، بهاء الدين للنشر والتوزيع، ط1، قسنطينة، الجزائر.
14. مصطفى رشدي متحة، الاقتصاد النقدي والمصرفي، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، 1985.
15. ناظم نوري الشمري، النقود والمصارف، دار الكتاب للنشر والتوزيع، العراق، 1995.

ثانيا : المذكرات

1. طالب عيسى، صادق جلول، تحويل الاستثمارات الخارجية عن طريق القروض، مذكرة لنيل شهادة الجامعية للدراسات التطبيقية، 2004/2003.
2. فضل نورة و آخرين، القروض البنكية و كيفية الرقابة عليها ، مذكرة تخرج لنيل شهادة تخرج ، فرع تجارة دولية، دفعة 2002/2001 جامعة بومرداس

ثالثا : باللغة الأجنبية

1. farouk bouyakoub l2ntreprise et le pmancen ent bamcaire edition 2001 .
2. lnc beme et rollande- prncipes de technique bancaire; edition dundos 2002.

تَمَّ بِحَمْدِ اللَّهِ